السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي

أ.د عبد علي كاظم المعموري(*) م.خضير عباس احمد النداوي(**)

المقدمة

تتأتى أهمية السياسات الاقتصادية (Economic Policies) في كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الدولة ، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية وخلال فترة زمنية معينة ، كان تكون لمدة سنة واحدة أو لبضعة سنوات ، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن كونها (أهداف، وأدوات، وزمن) . فضلا عن كونها تعكس بلورة وتجسيدا للمبادئ أو الفلسفة التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق الطموحات الاقتصادية .

وعلى الرغم من تباين المبادئ والمضامين الفكرية التي تعتمدها تجارب السياسات الاقتصادية استنادا لطبيعة وفلسفة النظام السياسي السائد في البلد والإمكانيات والموارد الطبيعية (Natural Resources) المتاحة والبيئة المحيطة في كل تجربة داخلياً واقليمياً ودولياً ، فأنها في العراق قد أخذت مساراً مختلفاً في مضامينه الفكرية وتطبيقاته العملية، كونها لم تندرج في سُلم تطور الدولة الطبيعي ، وإنما جاءت عقب الاحتلال الأميركي للعراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ، والذي أدى إلى إسقاط السلطة السياسية وتحطيم شامل لمؤسسات الدولة العراقية ، ومن ثم الشروع في إعادة تشكيل سلطة سياسية

(*) . رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين .

(**). مدرس في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين .

وترميم مؤسسات الدولة القديمة ، مما اظاف لتطبيقات السياسات الاقتصادية الجديدة في العراق في مختلف القطاعات ، اعباءاً مُضافة طيلة السنوات الست الماضية .

١. **فرضية البحث** : يعتمد البحث على فرضية مفادها ، وجود ترابط وثيق جدا بين الفلسفة التي تعتمدها السياسة الاقتصادية ومديات التطبيق الاقتصادي في العراق . وكلما تحددت المضامين النظرية بشكل واضح ، سواءاً أكان ذلك في الدستور الدائم أو القوانين الأخرى أو في برامج الحكومات المتعاقبة التي تعاقبت على قيادة العملية السياسية في البلاد ، كلما كانت النتائج التطبيقية ايجابية وفعالة في الواقع العملي ، فيما يشكل التباين والتداخل في المضامين الفكرية مؤشراً سلبياً على التطبيقات العملية للاقتصاد العراقي .

٢. **هدف البحث** : استهدف البحث تبيان تأثير الفلسفة الفكرية المعتمدة من قبل الدولة العراقية في الميدان الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي عبرت عنها السياسات الاقتصادية عبر تطبيقاتها العملية في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق .

٣. **منهج البحث**: : لاستكمال البحث ، استعان الباحث بالمنهج التاريخي (Historical method) وكذلك المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Method) والذي يعتمد على تجميع المعلومات والحقائق والمعطيات الإحصائية ودراستها وتحليلها ومقارنتها بهدف التوصل لاستنتاجات منطقية تتناسب مع فرضية البحث ومنهجيته .

ومن اجل تغطية الموضوع ، تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث. ركز المبحث الأول على الإطار النظري وتبيان الأسس النظرية المعتمدة لتطبيق السياسات الاقتصادية من قبل الدولة العراقية في الميدان الاقتصادي . وتناول

المبحث الثاني جانبا من السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ . فيما خصص المبحث الثالث لاستعراض أهم المعوقات التي واجهت تطبيق السياسات الاقتصادية في العراق وانتهى البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات المستمدة من مادة البحث والتوصيات المقترحة وبما يخدم التطبيقات الاقتصادية الجديدة في العراق مستقبلا.

المبحث الأول

الاطار النظري

تعتمد الأطر النظرية للتطبيقات الاقتصادية على مجموعة من المرتكزات التشريعية والسياسية والاقتصادية والتي أُرسيت دعائمها عقب تغيير النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال الأميركي في نيسان ٢٠٠٣ ، والشروع بتغيير شامل للقوانين والمؤسسات والتطبيقات القائمة في كافة الميادين ، ولاسيما الاقتصادية منها وصياغتها بمضامين وسياقات جديدة . ويمكن إيجاز هذه المرتكزات بالاتي :

1. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ :

يُمثل الدستور الدائم باعتباره القانون الأعلى في العراق والذي تم الاستفتاء عليه بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥ وثيقة رئيسية للمبادئ الأساسية في كافة ميادين الحياة للدولة العراقية ، وبخاصة الاقتصادية منها وذلك من خلال تأكيده على جملة من المعايير والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والتي تناولتها العديد من مواده ، ومنها على سبيل المثال المادة (٢٢) والتي تخص العمل والعمال والنقابات والاتحادات المهنية ، والمادة (٢٣) والتي ركزت على صيانة الملكية الخاصة وحق العراقي في التملك في أي مكان في العراق ، والمادة (٢٤) والتي كفلت حرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات والمادة (٢٥) والتي نصت على أن (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) والمادة (٢٦)والتي نصت على : { تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة ، وينظم ذلك بقانون } ، وشددت المادة (٢٧) على حرمة وحماية الأموال العامة وأملاك الدولة ، وعالجت المادة (٢٨) موضوع الضرائب ،

وركزت الفقرة ثالثا من المادة (١١٠) على اختصاصات السلطات الاتحادية برسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية لها . ونصت الفقرة ثامنا من نفس المادة على (تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق ، وضمان مناسيب تدفق المياه إليه وتوزيعها العادل داخل العراق ، وفقا للقوانين والأعراف الدولية ، فيما عالجت المادة (١١٤) مواضيع إدارة الكمارك ورسم سياسات البيئة ورسم سياسة التنمية والتخطيط العام . ولخصوصية وأهمية قطاع النفط والغاز ، فقد افرد له الدستور العراقي ثلاثة مواد وهي كما يأتي :

أ. المادة (١١١) والتي تنص على ((النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات).

ب. المادة (١١٢) والتي ركزت على (أولا : تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة ، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ، والتي تضررت بعد ذلك ، وبما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون .ثانيا : تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي ، معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار) .

ت. المادة (١١٥) والتي عالجت موضوع إدارة الموارد النفطية والتي نصت على: (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية

للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم ، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنظمة إقليم في حالة الخلاف بينهما) [١] . ويتضح مما تقدم ، أن الدستور الدائم لجمهورية العراق لم ينص صراحة على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي المنشود للبلاد ، بكونه رأسماليا أم مختلطا أم اشتراكياً ، بل وضع آليات ومبادئ عمل هي اقرب في جوهرها للنظام الاقتصادي الرأسمالي ولخطوات الحرية الاقتصادية مع المحافظة على دور مركزي محدود للدولة في بعض الاختصاصات .

٢. مناهج الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣

قامت سلطة الاحتلال عام ٢٠٠٣ باتخاذ عدة إجراءات وإصدار عدة قوانين اقتصادية غير مدروسة أربكت وشلت الاقتصاد العراقي كونها لا تتماشى مع طبيعة هذا الاقتصاد . وإذا كانت تلك الإجراءات والقوانين قد طبقت سابقا على اقتصاديات دول أخرى كدول أوروبا الشرقية مثلا في تسعينيات القرن الماضي ، فليس بالضرورة أن تصلح للتطبيق على الاقتصاد العراقي بسبب الفرق الكبير في طبيعة تلك الاقتصاديات والاقتصاد العراقي . وقد ركزت تلك الإجراءات والقوانين على ما يأتي:

أ. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية بنسبة (١٠٠%) باستثناء أنتاج النفط وتسويقه.

ب. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية .

---

[١]. لمزيد من التفاصيل انظر: جمهورية العراق، مجلس الوزراء العراقي، **دستور جمهورية العراق، ط٢** (بغداد: نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء، نيسان ٢٠٠٦) الصفحات، ٢١، ٢٤، ٥٣، ٥٤، ٥٦.

ت. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي .
ث. تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الإفراد والشركات بـــــ(١٥%) .
ج. خفض الرسوم الكمر كية إلى (٥%) وإعفاء الاستيرادات الإنسانية منها[٢] .

وبعد تشكيل أول وزارة عراقية قامت على أساس الدستور الدائم في أوائل عام ٢٠٠٦ ، ألقى رئيس الوزراء العراقي السيد نوري كامل المالكي في ٢٠٠٦/٥/٢٠ خطابا أمام أعضاء مجلس النواب أعلن فيه برنامج الحكومة العراقية الجديدة والتي حدد الدستور لها أربع سنوات ، وقد تضمن البرنامج سعي الحكومة إلى العمل على تنفيذ العديد من الخطوات العملية وفي كافة الميادين ، وقد افرد برنامج الحكومة للميدان الاقتصادي الفقرات الآتية :

أولا : وضع خطة تنمية شاملة للبناء والأعمار مع الأخذ بنظر الاعتبار واقع الحرمان والمضلومية والتخلف الذي أصاب المناطق والسكان بسبب السياسات السابقة .

ثانيا : تنشيط عملية إعادة الأعمار وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمتضررة .

ثالثا : الإسراع بتأهيل قطاع الطاقة الكهربائية .

رابعا : تنظيم إدارة قطاع الهايدرو كاربونات (النفط والغاز) بإصدار تشريع لهذا الغرض وبما يضمن حقوق الأقاليم عند تشكيلها والمحافظات ، وفق ما ورد بالدستور .

---

[٢]. د. حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق ، **مجلة قضايا سياسية ، العـــدد الخامس عشر** (بغداد : إصدار كلية العلـــوم السياســـية بالجامعـــة المستنصـــرية ، ٢٠٠٨) ص١٣٧.

خامسا : تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بما يساهم في التنمية والأعمار وبما يحفظ الوحدة الوطنية .

سادسا: الاهتمام الفائق بالقطاعين الزراعي والصناعي ووضع القوانين والقرارات وتقديم الدعم الحكومي الكفيل[٣].

٣. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦

تستحوذ قوانين الاستثمار(Investment) على أهمية استثنائية في مختلف دول العالم ، كونها تشكل المرتكز الذي يتم من خلاله تنظيم صيغ واليات جذب وتنشيط العمل الاستثماري في البلاد . أما في العراق فقد بادر أول مجلس نواب عراقي منتخب وفقاً لبنود الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ لتشريع قانون الاستثمار يكون بمثابة تأسيس لمنهج فكري ، ودليل عمل لتطبيقات عملية لاحقة بهذا المضمار وبذلك صدر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي تضمن سبع فصول ركز الفصل الأول على التعاريف والأهداف والوسائل ، وتناول الفصل الثاني الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات ، واستعرض الفصل الثالث المزايا والضمانات للمستثمرين ، وشرح الفصل الرابع التزامات المستثمر وحدد الفصل الخامس الإعفاءات الضريبية ، وبين الفصل السادس صيغ منح إجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع ، واختتم الفصل السابع بإحكام عامة ، ولعل من المناسب الإشارة إلى المادة الثانية التي حددت أهداف القانون بالاتي :

---

[٣] . لتفاصيل أكثر انظر: نوري كامل المالكي، **برنامج الحكومة العراقية**، والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: www.cabinet.iq/raqigovprogram.htm.

أ. تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها .

ب. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بإحكام القانون في الأسواق المحلية والأجنبية.

ت. تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين .

ث. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .

فيما حددت المادة (٢٩) من القانون، بان تخضع جميع مجالات الاستثمار لإحكام هذا القانون باستثناء الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التامين [٤] .

٤. وثيقة العهد الدولي٢٠٠٧

صدرت وثيقة العهد الدولي عن مؤتمر دولي حضره وزراء خارجية الدول الكبرى، والدول الصناعية والعراق وبعض الدول الإقليمية وبضمنها جمهورية مصر العربية ،وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والجامعة العربية ، وعقد المؤتمر بمدينة شرم الشيخ المصرية في ٢٠٠٧/٥/٣٠ وتضمنت وثيقة العهد الدولي والتي صادقت عليها الحكومة العراقية ، العديد من المضامين النظرية ، وابرز ما ورد فيها الأتي :

أ. إنشاء اقتصاد عراقي قوي يُبنى على قواعد السوق الحر وتوفير معايير ملائمة من الخدمات الاجتماعية العامة للمواطنين .

---

[٤]. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.parliment.iq.

ب. تقدم وثيقة العهد الدولي أولويات تحقيق التنمية الاقتصادية في : المصالحة الوطنية ، وتحسين الأوضاع الأمنية ، والحكم الرشيد ، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .

ت. يركز الشق الاقتصادي في الوثيقة على ثلاث مجالات للإصلاح هي : إدارة الموارد العامة ، والإصلاح الاقتصادي ، وإصلاح القطاع الاجتماعي والتركيز على قطاعي الطاقة والزراعة للاستفادة المثلى من موارد العراق وجذب الاستثمارات الخارجية .

ث. الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال :

أولا: إقامة نظام إدارة موارد النفط يقوم على الشفافية والمحاسبة مع ضمان تقسيم عادل لعوائد النفط بين الأقاليم .

ثانيا : إدارة الإنفاق العام بشكل يحول دون إهدار ثروات الدولة أو الاستيلاء عليها .

ثالثا : تفعيل إجراءات مكافحة الفساد ووضع سياسات إصلاح الخدمة المدنية .

رابعا : تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال إصلاح برامج الدعم وتنمية القطاع الخاص بالاستثمار العام والخاص في قطاع النفط [٥] .

وتمثل وثيقة العهد الدولي مساهمة دولية في رسم اطر واتجاهات عمل الاقتصاد العراقي وفقا لآليات السوق الحرة وتهيئة الفرص العملية لاندماج الاقتصاد العراقي بمحيطه الاقتصادي والإقليمي والدولي . وفي واقع الأمر أن الجدوى الاقتصادية المتأتية من هذه الوثيقة ذات أبعاد ومضامين إرشادية مزدوجة ، (فكرية وعملية) كونها تهيئ الأرضية

---

[٥] . لتفاصيل أكثر انظر: **وثيقة العهد الدولي والموقعة في ٢٠٠٧/٥/٣٠** والمنشورة على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.cabinetia/ahad-def.htm

لتحويل الاقتصاد العراقي من نمط الاقتصاد الموجه ، نحو تطبيقات الاقتصاد الحر بصورة مباشرة .

٥. ومشروع تطوير السياسة الاقتصادية في العراق :

استهدف مشروع تطوير السياسة الاقتصادية في العراق والممول من قبل وكالة التنمية الدولية الأميركية ، إصلاح نظام تمويل ما أطلق علية بـــــ (الحكومات المحلية) في العراق لتطبيق نظام اللامركزية ، والذي قدم للسلطات العراقية المختصة عام ٢٠٠٦ . وقد تضمنت مفردات هذا المشروع ، مقدمة ركزت على أهمية الإصلاحات اللامركزية المطبقة في الميدان السياسي ، وإقامة القدرات الضرورية لإقامة نظام لا مركزي مؤثر عبر هيكلية مؤسساتية وإدارية لنظام تحديد الروابط المالية بين المستويات المختلفة (للحكومات المحلية) في العراق . وقد تناولت وثيقة المشروع صلاحيات الإنفاق وتامين الخدمات وكذلك تخفيض العوائد ودراسة آليات تحويل مبالغ الإعانات المالية بين المستويات المختلفة للحكومات المحلية في العراق [٦] .

ويفضي هذا المشروع، إرساء وتطبيق نظام اقتصادي لا مركزي للمحافظات العراقية والتي أطلق عليها تسمية (الحكومات المحلية)، وتنظيم آليات العمل الاقتصادي والإداري والمالي لها وبشكل متوازن بين الإدارات المحلية للمحافظات والحكومة المركزية في بغداد.

---

(٦). Rita Melham and Narine, USID-Funded Economic Governance ١١ Object, Iraq Intergovernmental Finance. ١٦ April. It is available at : www.usid.gov/pdf

المبحث الثاني

السياسات الاقتصادية بعد ٢٠٠٣

بقدر تعلق الأمر بأهداف السياسة الاقتصادية في العراق، فقد يقفز إلى الذهن السؤال الآتي: هل السياسة الاقتصادية المطبقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ استهدفت تحقيق النمو الاقتصادي أم التنمية الاقتصادية ؟ وفي واقع الأمر إن الإجابة على هذا السؤال برؤية اقتصادية موضوعية عسير جدا لعدم وجود خطة تنمية اقتصادية في البلاد ولصعوبة الحصول على معطيات إحصائية دقيقة وموضوعية يمكن الركون إليها. ولكن خلاصة القول إن العراق لايزال دولة نامية ، ولعل من المفارقات أن يُصنّف العراق ذو الثروات الطبيعية والبشرية الهائلة من الدول الفقيرة ، إذ تشكل نسبة الفقر فيه نحو (٢٠%) وفقا لإحصاءات البنك الدولي لعام ٢٠٠٥[٧] . وعندئذ لابد من وضع خطط التنمية الاقتصادية كهدف حتمي لسياسته الاقتصادية .

ورغم إن التطبيقات الاقتصادية للسنوات الست الماضية في العراق لم تضع في الحسبان أهداف اقتصادية واضحة المعالم والقسمات لعدم وجود خطط تنمية اقتصادية سنوية أو خمسية من الناحية الفعلية ، ومع ذلك لابد من التطرق وبإيجاز لبعض من السياسات الاقتصادية المطبقة في العراق ، وأهمها الأتي :

---

[٧] . المركز الوطني للبحوث والدراسات، البرامج العراقية للحد من الفقر، **مجلة العمل والمجتمع، العدد الرابع** (بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل، شباط /فبراير، ٢٠٠٨) ص ١٠٨.

١. السياسة النقدية :

تتخصص السياسة النقدية، عبر قواعدها وتدابيرها المختلفة ، والتي تقوم بها السلطة التنفيذية (البنك المركزي) بالتحكم والتأثير على عرض النقود (The Money Supply) وبما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة من خلال تنفيذ الأهداف العامة للسياسة النقدية ، وأهمها تحقيق استقرار أسعار الصرف و معالجة التضخم النقدي(Inflation) بكل أنواعه ، ومواجهة الكساد و الركود وذلك من خلال موازنة العلاقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار إلى جانب العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي ، وكذلك توازن ميزان المدفوعات بإتباع تحرير وتقويم أسعار الصرف للسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار ألسعري تمهيدا لتخفيف العجز بميزان المدفوعات عن طريق رفع سعر إعادة الخصم ، فضلا عن تحقيق التوظيف الكامل وزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتنسيق مع السياسة المالية .

وقد اضطلع البنك المركزي العراقي ، باعتباره السلطة التنفيذية المسئول عن السياسة النقدية بكل جوانبها وأدواتها ، إلى جانب وظائفه المعروفة ، وبخاصة عقب إصدار القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي منحه استقلالية تامة عن الجهات الحكومية الأخرى ، عندئذ وضعت السلطة التنفيذية في ظل التحولات التي يعيشها العراق مجموعة من المرتكزات واتخذت العديد من الإجراءات والخطوات الهامة على الصعيد النقدي وأهمها الأتي :

أ. **استبدال العملة** : تم الانتهاء من استبدال العملة الوطنية في ٢٠٠٤/١/١٥حيث جرى استبدال (٤) تريليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة ، وقد حملت هذه الخطوة العديد من المزايا الهامة وفي مقدمتها ،تقديم فئات إضافية من العملة الجديدة ، وتطبيق إجراءات متزايدة لمكافحة التزوير ، وتحسين ديمومة العملة ، وإقرار عملة موحدة تستخدم في كافة أنحاء العراق بعد إن كانت هناك نوعين من

العملة والتي أطلق عليها مجازا بالدينار الورقي الذي يطبع في بغداد والدينار الذي يطبع في الخارج (الطبعة السويسرية) مما أعاد الثقة بالدينار العراقي وساهم في توحيد و تحسين سعر صرفه بشكل واضح .

ب. **تحرير القطاع المالي** : أعلن البنك المركزي واعتبارا من ٢٠٠٤/٣/١ عن تخليه عن تحديد أسعار الفائدة التي يتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية لزبائنها والتي استخدمها كأداة نقدية مباشرة طوال فترة الحصار الاقتصادي حيث قام بتعديل أسعار الفائدة ولأكثر من مرة طوال تلك الفترة وذلك استنادا للمادة (٥٧) من القانون السابق والتي ألغيت في القانون الحالي مما جعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين في السوق المالية .

ت. **تراخيص المصارف الأجنبية** : لقد كانت الموافقة التي حصلت على منح البك المركزي تراخيص المصارف الأجنبية احد الخطوات الهامة في إطار الجهود الايجابية لبناء قطاع مصرفي وتنافسي في العراق ، وقد أثمرت هذه الخطوة من خلال استلام البنك المركزي للعديد من الطلبات من المصارف الأجنبية لفتح فروع لها في بغداد ، ومنها على سبيل المثال ، مجموعة مصارف (ستاندرد جار ترد) والبنك الوطني الكويتي وغيرها [٨] .

وفي ضوء ما تقدم تجسدت السياسة النقدية بإجراءات البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار أسعار الصرف المحلية والحفاظ على نظام مالي تنافسي يستند إلى السوق باستخدام أدواته العامة للسياسة النقدية وأهمها :

أولا . سعر الفائدة : منذ الأول من آذار ٢٠٠٤ أصبح التحرير الفوري والتام لأسعار الفائدة على الأدوات المالية المحلية كافة (الودائع ، القروض ، والأوراق

---

[٨]. باسم عبد الهادي حسن ، السياسة النقدية في العراق ، إصلاحها وتحدياتها الجديدة ، بحث منشور على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للاستثمار في العراق في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : www. Investpromo.gov.iq

المالية) ساري المفعول . وعوضا عن ذلك اعتمد البنك المركزي واعتبارا من ٢٠٠٥/١/٢٦ سعر فائدة البنك أو ما يسمى بمعدل الفائدة النقدية (Policy Rate) وبمعدل (٦%) وُرفعت النسبة تدريجيا لتستقر حاليا عند معدل (٢٠%) وكان الهدف من ذلك منح السوق المالية إشارات قوية وفعالة لتعديل معدلات الفائدة لجذب الادخارات .

ثانيا . عمليات السوق المفتوحة : ويقصد بها قيام البنك المركزي العراقي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم بالقاعدة النقدية ، وتعتمد عمليات السوق المفتوح على أسس المزاد في المصارف وتتشابه مثل هذه المزادات نوعما مع مزادات بيع العملة الأجنبية والتي تدار حاليا من قبل البك المركزي العراقي ويأخذ البنك المركزي بعين الاعتبار وبخاصة عندما تتطور عمليات سوق الأوراق المالي الحكومية لشراء العقود أو اعاة الشراء باعتبارها أداة فعالة في عمليات السوق المفتوح[٩] .

يتضح مما تقدم ، إن السياسة النقدية التي طبقها البنك المركزي العراقي طيلة السنوات الست الماضية حققت جانباً مهماً من أهداف السياسة النقدية العامة للدولة في تحقيق استقرار نسبي لأسعار الصرف ومواجهة التضخم النقدي وبما يعزز العمل بالسياسات الأخرى للاقتصاد الوطني .

٢ . السياسة المالية :

تتشكل السياسة المالية عبر مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة ، ممثلة بوزارة المالية لإدارة النشاط المالي لها بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و السياسية للبلاد ، والتي تتلخص بالسعي لتحقيق التوازن المالي عبر استخدام موارد الدولة المتاحة بأفضل الصيغ الممكنة والعمل على

---

[٩] . إعلان صحفي صادر عن البك المركزي العراقي، والمنشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.cbi.iq

تحقيق التوازن الاقتصادي وصولا إلى حجم الإنتاج الأفضل بتحقيق التوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص وضمان التوازن الاجتماعي ، وبما يحقق للمجتمع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانات المتاحة ، إلى جانب تحقيق التوازن العام بين مجموع الأنفاق القومي (الاستهلاك والاستثمار) وبين مجموع الناتج القومي وبالأسعار الثابتة. وعادة يتم ذللك من خلال أدوات السياسة المالية و المتمثلة بالموازنة العامة والإنفاق العام, والإيرادات العامة.

أما في العراق، فيعتمد مسار السياسة المالية على الموازنة العامة والتي تعتمد هي الأخرى على عوائد النفط العراقي، و الذي يشكل مركز الثقل في حركة الموازنة في اقتصاد ريعي، يُعرف على انه شديد الأحادية (singular economy) تعتمد الدورة التجارية فيه على قوة الصدمة الخارجية ، ولاسيما أسواق النفط، وهي صدمة عرض خارجية (external supply shock) تتأثر من خلالها الموازنة العامة بصورة كبيرة وعلى الرغم من اعتمادها مثبتا ديناميكيا أحادي الصدمة والمتمثل باعتماد سعر برميل النفط لإغراض احتساب عوائد الموازنة ، والذي اعتمد على سبيل المثال في موازنة عام ٢٠٠٨ سعر(٥٧) دولارا لبرميل النفط كمثبت ديناميكي لاستقرار النشاط المالي العام في العراق. في حين بلغ متوسط سعر مبيعات النفط العراقي في أسواق التصدير حوالي (٨٠) دولارا طوال عام ٢٠٠٨ ، و بهذا اعتبر المثبت الديناميكي الأحادي بمثابة المستجيب المالي لصدمات العرض الخارجية ومنعها من التأثير على الناتج المحلي الإجمالي[١٠] والذي تأثر بفشل السياسات الاقتصادية السابقة، وانتقل إلى فشل مباشر في نمو البنية التحتية للبلاد خلال السنوات الست السابقة و إلى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بمستوى خطير بلغ في عام

---

[١٠]. د. مظهر محمد صالح ، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل ،**صحيفة الصباح** بغداد، ٢٠٠٩/٢/٧.

٢٠٠٧ حوالي (٢% سالب) وقد جعلت ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي البلاد تتعايش على الإيرادات النفطية[١١] .

وعلى الرغم من اعتماد الموازنة العامة للعراق على الموارد النفطية، إلا إن المتتبع لأرقامها السنوية للسنوات الخمس الماضية يتضح له بأنها كانت مخيبة للآمال و لاتتناسب مع حجم الاحتياجات التي يتطلبها الاقتصاد العراقي المثقل بالمشاكل . وعلى سبيل المثال ، كانت موازنة ٢٠٠٥ بحدود (٢٤.٤) مليار دولار أمريكي . ارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى (٣٠.٧٩) مليار دولار أميركي ، الانها تراجعت في عام ٢٠٠٧ إلى(٢٨.٥) مليار دولار أمريكي ، فيما تُفسر الزيادة الكبيرة لموازنة عام ٢٠٠٨ والبالغة (٤٥.٣٣٤) مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالأسواق الدولية . و كان يُفترض مضاعفة أرقام الموازنة العامة إلى(٨٠)مليار دولار لعام ٢٠٠٩ إلا إن الانهيار غير المتوقع لأسعار النفط بالأسواق الدولية تسبب في تحديدها بـــــ (٤٣.٧) مليار دولار أمريكي[١٢] .

وتعكس ظاهرة اعتماد الموازنة العامة في العراق على أسعار النفط كمثبت ديناميكي لها((وبخاصة إن العائدات المالية النفطية في العراق تشكل نحو (٩٥%) من إجمالي الموارد المالية للبلاد)) [١٣] مما يؤشر وبشكل لا يقبل اللبس

---

[١١] . د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، تموز، ٢٠٠٨، **بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية** (الانترنت) على الرابط: www.cbi.iq

[١٢]. خضير عباس النداوي ، اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي ، **مجلة قضايا سياسية ، العدد السادس عشر** (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، ٢٠٠٩) ص٢٥٥/٢٥٦

[١٣]. لمزيد من التفاصيل انظر رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي المؤرخة في ٢٧/ ٢٠٠٨/٢ والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٨٥٩ في

تراجع دور أدوات السياسة المالية الأخرى مما يهدد مستقبل تطبيقات السياسة المالية وبالتالي ينعكس سلبا على مجمل السياسات الاقتصادية المطبقة في البلاد مستقبلا.

٣.السياسة النفطية:

تجئ أهمية السياسة النفطية في العراق في كونها تتعامل مع قطاع ضخم جدا بل ومتفرد في إمكانياته النفطية ، حيث أجمعت العديد من المصادر المعلنة ، (العلمية والرسمية والمتخصصة) على امتلاك العراق على احتياطيات نفطية مؤكدة قدرها (١١٥) مليار برميل مسجلة لدى منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) . وفي نيسان ٢٠٠٧ ، أعلنت وزارة النفط العراقية عن اكتشاف (١٤٥) مليار برميل إضافية من النفط موزعة في المنطقة الغربية (١٠٠) مليار ،وفي وإقليم كردستان (٤٥) مليار برميل من النفط ليصبح إجمالي الاحتياطيات النفطية (٢٦٠) مليار برميل من النفط[١٤] . فيما قُدرت احتياطيات العراق النفطية الثابتة في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي بحدود (٣٣٠) مليار برميل من النفط

٢٠٠٨/١٢/٢٢ والمنشور **على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية** (الانترنت) على الرابط: www.un.org

[١٤] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : خضير عباس النداوي ، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، **مجلة القادسية للعلوم الإدارة والاقتصادية** ، **المجلد** (١١) ، **العدد الأول** (القادسية : إصدار كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية ، ٢٠٠٩) ص١١٣و كذلك ١٩٤، وكذلك دراسة د. عصام ألجلبي وزير النفط العراقي الأسبق والموسومة : **قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية** والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز ٢٠٠٥ في مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٣.

وزعة على (٧٣) حقلاً نفطياً منتشرة في جميع أنحاء البلاد [١٥] . وبتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ أعلن وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني ،إن المخزون النفطي الأصلي في العراق بلغ (٥٠٥.٤٠٨) مليار برميل وهذا احتياطي سابق ليس عليه إنتاج ، أما الاحتياطي النفطي الثابت في العراق فقد زاد بنسبة (٢٥%) ليصل إلى (١٤٣.١) مليار برميل ، وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وفنزويلا([١٦]).

تأثرت السياسات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ بالرؤية الأميركية المسبقة للعراق سواءا أكان ذلك قبل الاحتلال أو بعده . ومن هذا المنطلق ، لم يكن الاهتمام الأميركي ببلاد الرافدين وليد صدفة أو نزعة شخصية اعتمدها الرئيس الأميركي (جورج دبليو بوش) لغرض احتلال العراق والسيطرة عليه سياسيا واقتصاديا ، بل هو عمل مخطط له من زمن ليس بالقصير ، ويمثل هدفا إستراتيجيا للإدارات الأميركية المتعاقبة . وعلى سبيل المثال، فان الكاتب الأميركي (روبرت تاكر R.Tuker) الذي وصف العراق بكونه (**ارض الذهب**) والذي اعتبر السيطرة عليه حلماً اميركياً. أما السناتور الجمهوري ومرشح الرئاسة الأميركية السابق (جون ماكين) والذي كان من اشد الداعين لفكرة احتلال العراق ، فقد وصف العراق (**بقارورة يتجمع حولها الذباب**) والمقصود بذلك الشركات النفطية الأميركية . فيما أفضت وزيرة الخارجية الأميركية الســـابقة

---

[١٥] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الجزء الأول** ، التقرير التحليلي ، ٢٠٠٦، ص

[١٦] انظر تصريحات حسين الشهرستاني وزير النفط العراقي في **صحيفة الشرق الأوسط** ، لندن ، ٢٠١٠/١٠/٥.

(كوندا ليزارايس) بحديث أكثر وضوحا بقولها : (**إن العراق يستحق بذل الدماء والأموال إننا نقاتل ونقتل ونموت في حرب من اجل النفط**) [١٧] .

وفي ضوء ما تقدم ، تتجلى الأهمية الاستثنائية للسياسة النفطية في العراق، في كونها العصب الذي يحرك مجمل القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني فتؤثر في اتجاهات تطورها وتتأثر بردود فعلها على نحو شديد الحساسية والخطورة . ومن هذا المنطلق ينبغي الإعداد لمفردات هذه السياسة وبدرجة عالية من الكفاءة وبمستوى رصين من الخبرة العلمية والعملية بدءاً من التفسيرات المتباينة لفقرات الدستور ذات العلاقة بالثروة النفطية ومروراً بالبناء المؤسسي لمؤسسات قطاع النفط والغاز في كافة حلقاته وعلى مستوى العراق بصورة إجمالية ، وعبر سلسلة من الخطوات العملية لإرساء سياسة نفطية ذات جدوى اقتصادية وسياسية واجتماعية، وذلك من خلال إجراءات عديدة لعل أهمها الأتي :

أ. **الأساس القانوني:**

وعلى الرغم من إصدار مجلس النواب العراقي العديد من القوانين طيلة السنوات الأربع الماضية . ولعل أهمها في الميدان الاقتصادي قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ و قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ،إلا إن مجلس النواب اخفق في إصدار قانون النفط والغاز لحد الآن ، حيث اعتمدت مسودة قانون النفط والغاز المقترح على عدة مواد بالدستور العراقي الجديد ، وبخاصة المواد (١١١و١١٢و١١٥) وقد مثل التباين باختلاف تفسير مواد الدستور أول التحديات التي واجهت مسودة القانون

---

[١٧] . د . عبد علي كاظم المعموري ، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد العراقي –وجهة نظر عراقية ، **مجلة أبحاث عراقية** ، **العدد الثاني** (بابل : مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٨) ص ١١٠.

الجديد ، حول مسؤولية إدارة الحقول الحالية والمستقبلية . وثمة تحدي آخر تمثل بإعطاء الدستور العراقي الجديد الأولوية لقوانين الأقاليم والمحافظات على القوانين المركزية لإدارة واستثمار القطاع النفطي ، فضلا عن تحدي آخر يخص آليات الاستثمار وكيفية التعامل مع الشركات الأجنبية ، مما أثار ردود فعل متباينة وانتقادات للقانون المقترح ، ولا يزال مدار خلاف بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية في العراق [١٨] .

ب. الصناعة النفطية:

على الرغم من كون العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي من النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية ، وتحوي أراضيه أكثر من (١١٥) مليار برميل ، ومضى على استمراره كبلد منتج ومصدر للنفط نحو (٨٠) عاماً ، إلا إن الصناعات النفطية فيه لا تزال متخلفة ، ولدرجة إن العراق يعاني منذ خمس سنوات من أزمة اقتصادية (Economic Crisis) تمثلت في نقص حاد للكميات المعروضة في الأسواق المحلية من المشتقات النفطية والتي باتت تشكل عبئاً يثقل ميزانية المواطن العراقي ، وبخاصة بعد إن ابتدأت تستحوذ على نصف دخله الشهري وفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية وذلك لاعتبارات عديدة في مقدمتها تقادم مصافي النفط العراقية وعدم قدرتها من تلبية الاحتياجات المحلية . ولمعالجة ذلك باشرت وزارة النفط العراقية بإنفاق ما بين (٢٠٠ -٢٥٠) مليون دولار شهريا ، أي بكلفة تصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنويا لاستيراد المشتقات النفطية من الدول المجاورة [١٩] .

---

[١٨]. خضير عباس النداوي ، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية** ، مصدر سابق ص١١١.

[١٩] . خضير عباس النداوي ، أزمة المشتقات النفطية في العراق ، **مجلة قضايا سياسية ، العدد الثالث عشر** (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ، ٢٠٠٨) ص١٣١.

ت. العقود النفطية:

تؤطر العقود النفطية الطريقة التي تُستغل بها الثروات النفطية والغازية في العراق ، فالفرص ربما تكون ضيقة في مثل ظروف العراق في الاختيار بين الجهد الوطني الصرف أو دعوة شركات الخدمات النفطية المتخصصة ، أو دعوة الشركات العالمية ، وتحت أي مسمى فليس أمام العراق سوى الاختيار من بين النماذج الشائعة في العالم من ((عقود الامتياز ، التراخيص ، المشاركة بالإنتاج ، الخدمة مع المخاطرة وبدون مخاطرة ، إعادة الشراء ...الخ)) ولكل نوع من هذه الأنواع خصائص ومتطلبات ومزايا ومساوئ قد تحقق للبلد مكاسب هائلة وربما تكلفه خسائر غير محدودة طبقا للسياسات المطبقة، ولكن يظل موضوع الإعداد العلمي والواقعي للاختيار بين أساليب وأدوات استثمار الثروات النفطية والغازية . وهو موضوع غير قابل للجدل فضلا عن كونه مطلبا ملحاً وعاجلاً لكل فئات الشعب العراقي [٢٠]. مع مراعاة المصلحة الوطنية العليا في أي خطوة تتخذ في هذا المجال .

٤. السياسات التجارية:

تلعب السياسة التجارية في الدول النامية عموما ، ومنها العراق دوراً مهماً في مجمل عمليات التنمية الاقتصادية ، وذلك بفعل الدور الذي تؤديه على الصعيدين الداخلي والخارجي . فالتجارة الخارجية (استيرادا وتصديرا) تعمل على خلق توازن بين العرض والطلب وسد الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين ، كما تقوم بدور مؤثر في تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وذلك عن طريق تصدير ما يفيض عن حاجة

---

[٢٠] . د. هشام ياس شعلان ، السياسة النفطية في العراق ، القضايا العاجلة ، **صحيفة الصباح** ، بغداد ، ٢٠٠٩/٤/١٧.

الاستهلاك المحلي واستيراد مالا يتوفر محليا . أما التجارة الداخلية فهي الواسطة التي يتم من خلالها نقل وتبادل السلع والخدمات المحلية والمستوردة وإيصالها للمستهلك النهائي .

كان للحرب الإيرانية العراقية وما تلاها من فرض الحصار الاقتصادي دوراً في تعطيل وتدمير العديد من المنشات الإنتاجية والخدمية أدت إلى استنزاف أرصدة البلد وعوائده من العملة الأجنبية حيث ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي إلى أكثر من (٧٠%) في معظم السنوات ، مما يعني شدة الاعتماد على الخارج في وقت ظل فيه العراق معتمداً في صادراته على النفط والتي تشكل نحو (٩٥%) من إجمالي صادراته . في حين تنوعت استيرادا ته بشكل كبير ، يضاف إلى ذلك انخفاض القيمة الشرائية للدينار العراقي بشكل حاد والذي بدا منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بسبب ظروف الحرب من جهة ، وكنتيجة لتطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل خارجي من جهة أخرى . وبعد فرض الحصار الاقتصادي أخذت أسعار صرف الدينار تتذبذب بسرعة جراء قلة المعروض من الدولار مقابل الطلب المتصاعد ودخول الجهات الحكومية لشراء الدولار والمضاربة عليه والتي مارسها تجار العملة . كما إن التوسع في الإصدار النقدي لتلبية متطلبات الإنفاق العام من جهة ولدعم السلع المشمولة بالبطاقة التموينية من جهة أخرى أدى إلى زيادة الانخفاض بقيمة الدينار العراقي الخارجية والداخلية من جهة وزيادة الطلب المحلي من جهة ثانية على السلع المحلية والمستوردة [٢١] .

---

[٢١] . د. وسن إحسان عبد المنعم ، الاقتصاد العراقي ، الواقع،والحلول ، **مجلة قضايا سياسية** ، العدد السادس عشر ، (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، ٢٠٠٩) ص١٨٦

وقد قامت سلطة الاحتلال الأميركي بعد عام ٢٠٠٣ باتخاذ عدة إجراءات وإصدار عدة قوانين اقتصادية غير مدروسة أربكت وشلت الاقتصاد العراقي ، كونها لا تتماشى مع طبيعة هذا الاقتصاد . ومنها على سبيل المثال ، العمل على تصفية المشاريع الحكومية العراقية ، باستثناء القطاع النفطي ، وتحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الإفراد والشركات بـــ (١٥%) ، وخفضت الرسوم الكمر كية إلى (٥%) وإعفاء الاستيرادات الإنسانية منها [٢٢] .

وخلال السنوات اللاحقة تحول قطاع التجارة الخارجية إلى مشكلة اظافية للاقتصاد العراقي جراء اختلال هيكل التجارة الخارجية المتمثل بكون العراق يستهلك أكثر مما ينتج ويدخر ، ويعتمد كلياً على تصدير النفط ، وبمعنى آخر ، إن الطلب الخارجي على المنتجات العراقية اقل بكثير من الطلب العراقي على المنتجات الأجنبية . وعلى سبيل المثال ، بلغت الصادرات العراقية (٣٠,٥٢٩) مليار دولار عام ٢٠٠٦ ارتفعت إلى (٣٩,٥٩) مليار دولار أميركي سنة ٢٠٠٧ ،يشكل منها النفط ما قيمته (٩٩,٢٤%) للسنتين أعلاه ، أي أن الصادرات العراقية الأخرى بلغت (٠.٧٦%) . وتعكس المعطيات الإحصائية أعلاه ، بان هيكل الصادرات يتسم بدرجة عالية جدا من التركيز على النفط ويزداد الأمر سوءاً إذا ما علمنا أن العراق يستورد المشتقات النفطية من دول الجوار ، وهذا الأمر يتطلب إصلاحات جذرية للسياسات المتبعة ولهيكل التجارة الخارجية لتحقيق التوازن فيها وبكل أشكالها ، سواءاً أكان على المستوى الذاتي أو في إطار الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف [٢٣] .

---

[٢٢] . د. حامد عبد حداد ، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق ، **مجلة قضايا اقتصادية** ، العدد الخامس عشر ، (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، ٢٠٠٨) ص١٣٧.

[٢٣]. مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، **التقرير الستراتيجي العراقي الثـــاني** ،(بابل ، حزيران ، ٢٠٠٩) ص ٢٤٠

المبحث الثالث

المعوقات التي واجهت تطبيق السياسات الاقتصادية في العراق

١. عدم وضع خطط تنمية اقتصادية :

بعد قيام الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بشن الحرب في آذار ٢٠٠٣ ومن ثم إسقاط الدولة والسلطة في العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، حدد مجلس الأمن الدولي بموجب قراره المرقم ٢٠٠٣/١٤٨٣مسؤليات تلك الدولتين في العراق بتسليمهما (الصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة)[٢٤] . وقد أدرك السفير (بول برايمر) الحاكم المدني الأميركي للعراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ هذه الحقيقة بقوله : {علينا أن نتجنب الغرور الفردي والمؤسسي على السواء ، اجل إننا قوة احتلال ولن نتجاهل على ذلك ، لكن علينا إلا ننسى إن هذا البلد ملك للعراقيين ، ويجب أن يكون هدفنا مساعدتهم في إعادة النهوض ببلدهم بأسرع ما يمكن } [٢٥]. وبهذا الشأن يُؤخذ على الإدارة الأميركية بكونها لم تضع خطة عمل للعراق لما بعد الحرب ، وإنما أعدت دراسة استهدفت إشراك العراقيين الأميركيين في التفكير بمستقبل العراق ، ويعترف السفير بول برايمر الحاكم المدني الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ بذلك بقوله : { عندما أتيحت لي الفرصة لقراءة هذه الدراسة والمكونة من خمس مجلدات اتضح بأنها لم تهدف إلى تشكيل خطة لما بعد الحرب في العراق }[٢٦] .

---

[٢٤] . لتفاصيل أكثر انظر قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٠٣/١٤٩٣ والمنشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية ٠ الانترنت) على الرابط: www.un.org.

[٢٥] .بول برايمر ، **عام قضيته في العراق** ، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦) ص٣٠ .

[٢٦]. بول برايمر ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

وقد نبه الخبير الاستراتيجي الأميركي الدكتور (أنتوني كورد سمان) إلى ابعد من ذلك بقوله : بان الولايات المتحدة الأميركية اختارت إستراتيجية صراع لها غير واقعية وخططت للحرب ولم تخطط للسلام الذي يقترض أن يعقبها [٢٧] . مما أدى إلى نتائج سلبية دفع ثمنها العراق والولايات المتحدة الأميركية في المراحل اللاحقة .

وعلى الرغم من التطورات التي تحققت في إدارة عملية التغيير في العراق في كافة الميادين ، وبخاصة في الميدان الاقتصادي عقب عام ٢٠٠٣ والتي توجت بإقرار الدستور الدائم للبلاد عام ٢٠٠٥ ، ومع تأكيد المادة (١١٤) منه على ضرورة رسم سياسة للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، ومن ثم تأكيد منهاج الحكومة العراقية المنتخبة عام ٢٠٠٦ على وضع خطة تنمية شاملة للبناء والأعمار ، إلا أنما يؤسف إليه أن التطبيقات الاقتصادية ، أغفلت هذا المقدمات ولم توضع أية خطة تنمية اقتصادية في العراق طيلة السنوات الست السابقة وحتى الوقت الحاضر .

٢. التسرع في تطبيق الليبرالية الاقتصادية في العراق :

استهدفت السياسة الاقتصادية في العراق تحقيق عملية تحّول تتم بالدرجة الأولى بقيادة مباشرة من العامل الخارجي (العولمة) والذي ينطلق من فرضية (مقنّعة) بالنسبة لأصحابها ، قوامها أن لا بديل أمام الدول سوى الاندماج بالاقتصاد العالمي وفق الوصفة أو الوصفات السائدة (والتي يقدمها صندوق النقد الدولي) ويفرض هذا العامل الخارجي الأولويات وإيقاع التحولات ووتيرته والإشكال والخطوات الملموسة والإجراءات التي يتم اتخاذها خصوصا فيما يتعلق بتهيئة العراق للدخول في منظمة التجارة العالمية (وهو الآن عضو مراقب) . ومعلوم

---

(٢٧). Anthony H. Cordesman; **Iraq s Evolving Insurgency**, Washington, Dc, May ١٢, ٢٠٠٥.p٤. It is available at www.csis.org.

أن الانتقال لاقتصاد السوق وبغض النظر عن اختلاف التقييم للنتائج المحتملة لهذا الانتقال ، هو السبيل الوحيد للتمتع بمزايا الدعم الاقتصادي الدولي في مجالات عدة منها تخليص العراق من عبئ المديونية والتعاطف معه لمواجهة مشكلة التعويضات المالية[٢٨] . ومما أضفى على هذا التوجه اعباءاً إضافية ، عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة المعالم في القطاعات الاقتصادية المختلفة [٢٩] .

٤.ارتفاع تكاليف إعادة الأعمار:

عانت جهود إعادة الاعمار والإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من محدودية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في مختلف القطاعات ، وذلك كنتيجة لعدم استقرار الوضع السياسي والأمني طيلة السنوات الست التي أعقبت الاحتلال الأميركي في العراق . فقد تركزت السياسات الاقتصادية نحو الإصلاح الاقتصادي والمالي ومجالات الاقتصاد الكلي وأغفلت المشاكل البنيوية والاجتماعية . ولا تتناسب هذه الخطوات مع ظروف العراق حيث تسود المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وبشكل لم يسبق له مثيل في اغلب دول العالم ، أضف إلى ذلك أن السياسات المطروحة لم تأخذ بعين

---

[٢٨] . جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق** ، الجزء الأول ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٨.

[٢٩]. لتفاصيل أكثر انظر **حديث السيد طارق الهاشمي** نائب رئيس جمهورية العراق مع قناة الشرقية الفضائية في ٢٠٠٨/١/٢٦، والمنشور على الموقع الرسمي للسيد نائب رئيس الجمهورية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: .www.alhashimi.org

الاعتبار خلفية ومزايا وخصوصية الاقتصاد العراقي[٣٠] . وبخاصة إن عملية إعادة الأعمار في العراق تحتاج لأرقام فلكية من الأموال والاستثمارات ولا يستطيع بكل موارده النفطية وغيرها تغطيتها لعقود طويلة قادمة حيث قدرت حاجة العراق إلى (١٦٦) مليار دولار أميركي لإعادة أعمار البنى التحتية ، فيما رصدت الأمم المتحدة نحو (٥٦) مليار دولار أميركي وفي مؤتمر مدريد تم تحديد (٣٣) مليار دولار من الدول المانحة بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن وإعادة تأهيل القطاع النفطي ، ولكن هذه المنحة صرفت معضمها على قطاع الأمن ولم تتم الاستفادة منها لإعادة البنى التحتية في العراق [٣١] .

٥. **ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق** :

عُرفت ظاهرة الفساد الإداري (Managerial Corruption) منذ أقدم العصور وفي مختلف دول العالم ، وتباينت الاجتهادات في عرض هذا المفهوم . وعموماً فان الفساد الإداري اصطلاحاً بحسب صندوق النقد الدولي هو أستخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها ، وتحكم ظاهرة الفساد الإداري عدة عوامل : سياسية ،واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، وإدارية وغيرها [٣٢] .

---

[٣٠]. خضير عباس النداوي ، البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية ، **مجلة السياسية والدولية** ، العدد الثاني عشر (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩) ص ٢١٦.

[٣١] . لمزيد من التفاصيل انظر تصريحات الدكتور فائق علي عبد الرسول، الوكيل الأقدم لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمنشورة في **صحيفة المشرق**، بغداد، في ٢٠٠٦/٨/٦.

[٣٢]. على احمد فارس، حل الأزمات الفساد الإداري نموذجاً، **مركز المستقبل للدراسات والبحوث**، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.mcsr.net

أما في العراق، فقد تأسست الدولة العراقية الحديثة في مطلع القرن العشرين، وبنت نظاما إداريا مميزا بين النظم الإدارية في المنطقة. وشهد عمر الدولة العراقية ترسيخ تقاليد إدارية يشهد لها بالدقة والانسيابية ، وتميزت بتراكم الخبرات في العمل الإداري والوظيفي الموثق بسياقات أصيلة ، سواءا في سن اللوائح والقوانين أو في مجال القيادة الإدارية ، ولاشك في أن عوامل التخلخل في هذه الأجهزة أصبحت متوفرة بعد أن مر العراق بحقبة الإحداث والأزمات والحروب والتي أخلت كثيرا بمنظومة القيم الاجتماعية والإدارية حتى خرجت الكثير من السياقات عن مسارها المعتاد لتظهر بؤر فساد في مؤسسات الدولة المختلفة [٣٣] .

وقد تسبب انهيار الدولة العراقية عام ٢٠٠٣ جراء الاحتلال الأميركي للبلاد ليؤدي إلى انهيار منظومة القيم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ، وليفتح الباب واسعا أمام اتساع ظاهرة الفساد الإداري ،وليضع العراق، وفقا لمؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته مؤسسة الشفافية الدولية بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٦ في المرتبة ما قبل الأخيرة في سُلم ما يسمى بالدول الفاشلة ، حيث احتل العراق المركز (١٧٨) من أصل (١٨٠) بلداً على المستوى العالمي[٣٤] . ووفقاً لما أعلنه القاضي موسى فرج نائب رئيس هيئة النزاهة في العراق في ٢٠٠٨/٤/١٠ ، فقد بلغت خسائر العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة نحو (٢٥٠) مليار دولار أميركي[٣٥] ، مما يعكس ضخامة التأثير السلبي لظاهرة الفساد الإداري في العراق .

---

[٣٣]. خضير عباس النداوي ، اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ص٢٥٥.

[٣٤]. عامر خياط، التقرير العالمي للفساد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٢٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني-نوفمبر، ٢٠٠٧) ص١٣٥.

[٣٥]. انظر تصريحات القاضي موسى فرج، نائب رئيس هيئة النزاهة في العراق، **صحيفة الحياة**، لندن، ٢٠٠٨/٤/١٠.

ومما أضاف إلى تأثيرات هذه الظاهرة السلبية ، ابعاداً أخرى ، هو وجود فساد إداري ومالي خارجي تمثل في انتشار هذه الظاهرة في أروقة المؤسسات العسكرية والمدنية الأميركية التي ساهمت باحتلال العراق ، وبخاصة فيما عُرف اميركياً بـــ (فضائح إعادة الاعمار في العراق) حيث قدم بيان اتحادي رسمي أميركي غير منشور يقع في (٥١٣) صفحة وتناول ما سمي إعمال أعادة بناء العراق التي نفذتها الولايات المتحدة الأميركية حيث قدم وصفا لجهد عرقلته من قبل مخططو وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) والذين كانوا يأنفون من فكرة إعادة أعمار بلد أجنبي (العراق) ، ومن ثم حّول هذا الجهد إلى فشل باهظ الثمن بلغ نحو (١٠٠) مليار دولار أميركي سببه تصادم نافذين بيروقراطيين ، وعنف متصاعد ، وجهل بالعناصر الأساسية للمجتمع والبنية التحتية للعراق [٣٦] .

وتاسيساً على ما تقدم ، أضحت ظاهرة الفساد الإداري مركبة من تداخل عوامل داخلية (عراقية) وأخرى خارجية (أميركية) لتشكل واحداً من أهم العوامل التي تسببت في إعاقة تطبيق السياسات الاقتصادية في العراق في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٦. عدم الاستقرار الأمني والسياسي:

لقد طُبق النظام المركزي في تاريخ العراق المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ وأعقب ذلك تطبيق نظام المحاصصة الطائفية مع تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم الأميركي السفير بول برايمر عام ٢٠٠٣ ، وتدريجيا تبلورت اتجاهات نحو توسيع تطبيق هذا النظام في الميادين الأخرى . وطبقاً لرأي الدكتور كمال البصري (المستشار الاقتصادي للسيد رئيس الوزراء العراقي) فان تطبيق المحاصصة الطائفية يؤدي إلى عدم

---

[٣٦] . جيمس غلافنز ، فضائح إعادة أعمار العراق ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٣٦٠ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩) ص٢٢٨

إعطاء الأولوية للكفاءات العلمية والمهنية ، وبذلك تكون الدولة أكثر حاجة واعتماداً على الشركات الأجنبية في قطاع الاستثمارات لتطوير عمليات الإنتاج مما يولد تعارض دائم بين متطلبات كفاءة الأداء ومتطلبات عدالة التطبيق . لذلك فان اعتماد المحاصصة في الأمور الإستراتيجية لا يصب في مصلحة رفع الأداء الضروري لتعظيم الإيرادات ، وبخاصة النفطية منها [٣٧] .

إما من الناحية الأمنية ، فقد مثل الإرهاب (Terrorism) تحدياً كبيراً لتطبيقات السياسات الاقتصادية في كافة المجالات ، ليس لأنه يمثل انتهاكاً لكثير من الحقوق ، فحسب ، ولكن بدرجة كبيرة لما يخلقه من ظروف وبيئات هشة تساعد على ممارسة انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان ، إلى جانب تداعياتها وانعكاساتها السلبية على تطبيقات السياسات الاقتصادية . وكانت السنوات اللاحقة لتغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ من اشد السنوات عنفاً وتمثلت فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي وحقوق الإنسان ، من انتهاكات للحق في الحياة لإعداد كبيرة من المدنيين (منهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم) ، وكذلك تدمير أماكن العبادة والتجاوزات على الأشخاص من ديانات مغايرة وبنفس الدرجة استهداف البنى التحتية من مشاريع ماء وأسواق ومدارس وساحات النقل العام وخطوط الكهرباء ومحطات الوقود وأماكن العبادة وغيرها ... الخ . إن العنف المحموم والتدمير الذي مارسته مجاميع الإرهاب خلال السنوات القليلة الماضية في العراق كان يهدف (ضمن ما يهدف إليه) إلى خلق عراق ينتمي إلى دهاليز وكواليس التخلف والظلام أكثر من كونه عراق يتطلع للقرن الحادي والعشرين . لقد خلقت المجاميع الخارجة عن القانون من خلال

---

[٣٧] . خضير عباس النداوي ، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، مصدر سابق ، ص ١١٨ . وكذلك الدكتور كمال البصري ، قانون النفط والغاز والتحديات الاقتصادية ، **صحيفة الصباح** ، بغداد ، ٢٠٠٧/٤/٢٤.

عمليات الإرهاب (التفجيرات المباشرة وعمليات الاغتيال والخطف والتهجير ألقسري) أرقاما مذهلة مثلت تحدياً كبيراً ومصيرياً لوجود القانون ولوجود الشعب العراقي ولسياساته الاقتصادية المنشودة . والإحصاءات الرسمية الآتية تبين جانبا من حجم الأثر المدمر لعمليات الإرهاب في العراق في قطاع الموارد البشرية.

وطبقاُ لأحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة حقوق الإنسان في العراق(انظر الجدول رقم ١) ، فقد بلغ مجموع أعداد الضحايا من الشهداء العراقيين للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ نحو (٥١,٦٧٥) شهيد ، فيما بلغ مجموع أعداد الضحايا من الجرحى العراقيين للفترة ذاتها نحو (١٤٧,١٩٥)مواطن عراقي ، إضافة إلى العثور على (٣٣,٩١٩) جثة مجهولة الهوية لمواطنين عراقيين . فيما أعلنت وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة نوال السامرائي ، بان سنوات الحرب في العراق منذ سنة ٢٠٠٣ تركت العديد من العراقيات أرامل يائسات يجهلن القراءة والكتابة ، ونتيجة لوضعهن المتدهور أصبحن أكثر فرصة يمكن للمتشددين استغلالها ، وذكرت بان هناك أكثر من مليوني أرملة و(١.٥) مليون مطلقة وأربعة ملايين امرأة يجهلن القراءة والكتابة [٣٨] .

وعلى الرغم من تباين الإحصاءات في أعداد الضحايا العراقيين من الشهداء والجرحى والمفقودين في العراق ، بين وزارة حقوق الإنسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة ، إلا أنها وفي كل الحالات تجاوزت مئات الألوف ، مما يظهر مدى جسامة حجم الكارثة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي سببتها ظاهرة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق على مدى السنوات الست الماضية .

---

[٣٨]. لتفاصيل أكثر انظر تصريحات **وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة نـــوال الســـامرائي** والمنشورة في صحيفة المشرق ، بغداد ، في ٢٠٠٨/٩/١٨.

(جدول - ١)

أعداد ضحايا العنف في العراق بعد ٢٠٠٣

السنة	أعداد الضحايا من الشهداء	أعداد الضحايا من الجرحى	جثث تم العثور عليها
٢٠٠٤	٥٢٧١	١٩٣٨٧	٦٠٤٢
٢٠٠٥	٨٠٩٣	٤٢٤١١	٧٧٢٤
٢٠٠٦	١٧٨٣٢	٣٧١٠١	١٤٦٩٠
٢٠٠٧	١٣٦٩٢	٢٨١١٨	٥٤٦٣
٢٠٠٨	٦٧٨٧	٢٠١٧٨	ــــــــــــــــــــ
المجموع	٥١٦٧٥	١٤٧١٩٥	٣٣٩١٩

المصدر:

وزارة حقوق الإنسان في العراق ، التقرير الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩ ، والمنشور على الموقع الرسمي لوزارة حقوق الإنسان العراقية على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) ص ١٩ على الرابط :

www.humanrights. Gov.iq

الخاتمة

١. انفردت مقدمات السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بخصوصية متفردة وذلك بإتباع مسار مختلف عن كل التطبيقات الاقتصادية المعمول بها في تجارب العالم ، كونها لم تتدرج في سُلم تطور الدولة الطبيعي ، وإنما جاءت بعد الاحتلال العسكري الأميركي وعقب إسقاط الدولة والسلطة في العراق ، وبالتالي كانت نتائجها غير مستقرة طيلة السنوات السبع الماضية .

٢. رغم تأكيد الدستور الدائم في المادة (١٤٤) منه على ضرورة رسم سياسة التنمية والتخطيط العام، ومع تضمين برنامج الحكومة المشكلة بعد إقرار الدستور الدائم عام ٢٠٠٦ لفقرة باتجاه العمل على وضع خطة تنمية شاملة. إلا أن الجهات التنفيذية لم تبادر لحد الآن بوضع خطة تنمية، مما جعل تطبيقات السياسة الاقتصادية تتحرك وفقا لآلية رد الفعل المرحلي في بعض الأحيان أو لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تحصل بين فترة وأخرى.

٣. برز موضوع التباين في تفسير مواد الدستور الدائم، وبخاصة بشان موضوع الاستثمار النفطي كمعضلة تسببت في تعطيل إقرار قانون النفط والغاز منذ بضعة سنوات. وبتقديرنا أن هذه المعضلة مرشحة للاستمرار لسنوات أخرى مما سينعكس سلبا على تطوير القطاع النفطي.

٤. أظهرت معطيات البحث بان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة ، ساهمت في ديمومة المشاكل الاقتصادية على مدى السنوات السبع الماضية ، وبخاصة إن طبيعة المعالجات المطروحة غير مخطط لها سلفاً.

٥. شكل العامل الخارجي ممثلا بالولايات المتحدة الأميركية ، وصندوق النقد الدولي ، وقوى العولمة الاقتصادية ، تاثيراً مباشرا لتسريع تطبيق الليبرالية الاقتصادية في العراق دون الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الحالة العراقية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما أضاف اعباءاً على مسيرة السياسات الاقتصادية في البلاد .

٦. تباينت أنماط التطبيقات الاقتصادية في العراق تبعاً لاهتمام الجهات التنفيذية وأهمية وتأثير هذا القطاع وبما ينسجم مع الحاجات القصوى والملحة للمجتمع . وعلى سبيل المثال، سجلت السياسة النقدية تقدماً ملموساً في حدوده الدنيا، فيما تركز اهتمام السياسة المالية على الموازنة السنوية لأهميتها بالمقارنة مع بقية أدوات السياسة المالية، وهكذا في بقية القطاعات لمؤسسات ودوائر الدولة الأخرى.

وكمعالجة للإخفاقات الحاصلة في أنماط تطبيقات السياسات الاقتصادية المختلفة في العراق لابد من تغليب العامل الوطني وعبر إعداد خطة تنمية خمسية تغطي القطاعات الاقتصادية كافة في كل مساحات العراق ، وبإشراف مركزي من قبل الحكومة في بغداد ، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصيات الحالة العراقية بكل جوانبها الاقتصادية وبما يحقق مستوى مناسب للتنمية الاقتصادية في البلاد .

قائمة المراجع

- **المراجع العربية:**

١. بول برايمر ، **عام قضيته في العراق** ، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦) .

٢. باسم عبد الهادي حسن ، **السياسة النقدية في العراق ، إصلاحها وتحدياتها الجديدة** ، بحث منشور على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للاستثمار في العراق في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : www. Investpromo.gov.iq

٣. جمهورية العراق، مجلس الوزراء العراقي، **دستور جمهورية العراق، ط٢** (بغداد: نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء، نيسان ٢٠٠٦).

٤. جمهورية العراق ،وزارة حقوق الإنسان في العراق ، **التقرير الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩** ، والمنشور على الموقع الرسمي لوزارة حقوق الإنسان العراقية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : www.humanrights. Gov.iq

٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧**.

٦. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق** ، الجزء الأول ، ٢٠٠٦ .

٧. جيمس غلافنز ، فضائح إعادة أعمار العراق ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٣٦٠ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٩) .

٨. . د. حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق ، **مجلة قضايا سياسية ، العدد الخامس عشر** (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨)

٩. نوري كامل المالكي، **برنامج الحكومة العراقية**، والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: www.cabinet.iq/raqigovprogram.htm

١٠. **قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦** والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.parliment.iq

١١. **وثيقة العهد الدولي والموقعة في ٢٠٠٧/٥/٣٠** والمنشورة على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.cabinetia/ahad-def.htm

١٢. المركز الوطني للبحوث والدراسات، البرامج العراقية للحد من الفقر، **مجلة العمل والمجتمع، العدد الرابع** (بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل، شباط /فبراير، ٢٠٠٨).

١٣. **إعلان صحفي صادر عن البك المركزي العراقي**، والمنشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.cbi.iq

١٤. د. مظهر محمد صالح ، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل ،**صحيفة الصباح** ، بغداد، ٢٠٠٩/٢/٧.

١٥. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، تموز، ٢٠٠٨، **بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية** (الانترنت) على الرابط: www.cbi.iq

١٦. **رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي** المؤرخة في ٢٧/ ٢٠٠٨/٢ والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٨٥٩ في ٢٠٠٨/١٢/٢٢ والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.un.org

١٧. خضير عباس النداوي ، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية** ، المجلد (١١) العدد الأول (القادسية : إصدار كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية ،٢٠٠٩) .

١٨. خضير عباس النداوي ، أزمة المشتقات النفطية في العراق ، **مجلة قضايا سياسية ، العدد الثالث عشر** (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ، ٢٠٠٨) .

١٩. خضير عباس النداوي ، البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية ، **مجلة السياسية والدولية** ، العدد الثاني عشر (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩) .

٢٠. خضير عباس النداوي ، اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي ، **مجلة قضايا سياسية ، العدد**

السادس عشر (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، ٢٠٠٩) .

٢١. د. هشام ياس شعلان ، السياسة النفطية في العراق ، القضايا العاجلة ، **صحيفة الصباح** ، بغداد ، ٢٠٠٩/٤/١٧.

٢٢. د. وسن إحسان عبد المنعم ، الاقتصاد العراقي ، الواقع،والحلول ، **مجلة قضايا سياسية** ، العدد السادس عشر ، (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، ٢٠٠٩) .

٢٣. **قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٠٣/١٤٩٣** والمنشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية ٠ الانترنت) على الرابط : www.un.org

٢٤. لتفاصيل أكثر انظر **حديث السيد طارق الهاشمي** نائب رئيس جمهورية العراق مع قناة الشرقية الفضائية في ٢٠٠٨/١/٢٦، والمنشور على الموقع الرسمي للسيد نائب رئيس الجمهورية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.alhashimi.org

٢٥. لمزيد من التفاصيل انظر تصريحات الدكتور فائق علي عبد الرسول، الوكيل الأقدم لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمنشورة في **صحيفة المشرق**، بغداد، في ٢٠٠٦/٨/٦.

٢٦. على احمد فارس، **حل الأزمات الفساد الإداري نموذجاً**، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.mcsr.net

٢٧. د . عبد علي كاظم المعموري ، قانون النفط الجديد ودخول الشركات العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد العراقي –وجهة

نظر عراقية ، **مجلة أبحاث عراقية** ، **العدد الثاني** (بابل : مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٨) .

٢٨. د. عصام ألجلبي وزير النفط العراقي الأسبق والموسومة: **قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية** والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز ٢٠٠٥ في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٩. عامر خياط، التقرير العالمي للفساد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٢٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني-نوفمبر، ٢٠٠٧).

٣٠. انظر تصريحات القاضي موسى فرج، نائب رئيس هيئة النزاهة في العراق، **صحيفة الحياة**، لندن، ٢٠٠٨/٤/١٠

٣١. الدكتور كمال البصري ، قانون النفط والغاز والتحديات الاقتصادية ، **صحيفة الصباح** ، بغداد ، ٢٠٠٧/٤/٢٤.

٣٢. لمزيد من التفاصيل انظر تصريحات **وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة نوال السامرائي** ، صحيفة المشرق ، بغداد ، في ٢٠٠٨/٩/١٨.

٣٣. مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، **التقرير الستراتيجي العراقي الثاني** ، بابل ، حزيران ، ٢٠٠٨.

- **المراجع غير العربية** :

١. Anthony H. Cordesman; **Iraq's Evolving Insurgency**, Washington, Dc, May ١٢, ٢٠٠٥.p٤. It is available at www.csis.org.

٢. Rita Melham and Narine, USID-**Funded Economic Governance** ١١ Object, Iraq Intergovernmental Finance. ١٦ April. It is available at: www.usid.gov/pdf.